أثر سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1980–2022 باستخدام نموذج ARDL

The Impact of Exchange Rate and Foreign Direct Investment on Gross Domestic Product in Algeria During the Period 1980–2022: An ARDL Model Approach

قيلي زليخة *
مخبر LARMHO، جامعة أبو بكر بلقايد
تلمسان، الجزائر
zoulikha.guelli@univ-tlemcen.dz

بوليلة هاجر
مخبر MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد
تلمسان، الجزائر
b.hadjer94@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2026/07/21 تاريخ القبول: 2026/08/17 تاريخ النشر: 2026/09/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى قياس أثر كل من سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل الفترة (1980–2022) ولتحقيق هدف الدراسة، تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة ARDL، الذي يمكن من تحليل العلاقة بين المتغيرات المدروسة في الاجلين القصير والطويل ، وتحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، وبالاستعانة ببرنامج التحليل القياسي EVIEWS ، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الناتج الداخلي الخام ومتغيرات الدراسة، مع وجود اثر سلبي وغير معنوي لكل من سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، ليصبح الاثر ايجابي ومعنوي في الاجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: سعر صرف؛ حقيقي؛ استثمار أجنبي مباشر؛ ناتج داخلي خام؛ نموذج ARDL.

Abstract:

This study examines the impact of the real exchange rate and foreign direct investment on Algeria's gross domestic product during the period 1980–2022. The study employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to analyse the short- and long-run relationships between the variables. The findings of the bounds test confirm the existence of a long-run equilibrium relationship between GDP and the study variables.

Key Words: Real; Exchange Rate; Foreign Investment; Gross Domestic Product; ARDL Model.

JEL Classification: F31, F21, C32, O55

* مرسل المقال قيلي زليخة (*zoulikha.guelli@univ-tlemcen.dz*)

مقدمة:

يعد الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تستخدم لقياس النمو الاقتصادي، ويستعان به للدلالة على تصنيف الدول من حيث اوضاعها التنموية، ومن المثير للاهتمام ان تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الناتج المحلي الاجمالي قد حظي باهتمام الباحثين وصناع السياسة الاقتصادية على حد السواء. وقد شهدت العلاقات الاقتصادية العالمية منذ بداية التسعينات تحولات ملحوظة، تمثلت في فتح الاسواق وازالة مختلف القيود على التعاملات، ما نتج عنه زيادة غير مسبوقة في التجارة الدولية وحجم التبادلات تكريسا لمفهوم العولمة الاقتصادية يلعب فيها متغيري سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر دورا بارزا ترتبط من خلاله الاقتصادات المحلية بالخارج (الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي).

وتكتسب دراسة هذه العلاقات أهمية خاصة في الحالة الجزائرية، بالنظر إلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني، وفي مقدمتها اعتماده بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، الأمر الذي يميز البيئة الاقتصادية التي تتفاعل ضمنها المتغيرات محل الدراسة، كما أن هذه الخصوصية تجعل الاقتصاد الجزائري أكثر ارتباطًا بالتطورات الخارجية، وتمنح كلًا من سعر الصرف وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية خاصة في تحليل مسار النشاط الاقتصادي والنمو

ومن خلال دراستنا سوف نحاول دراسة تأثير كل من سعر الصرف و الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي باعتبار **سعر الصرف** من المتغيرات المهمة لسياسات الاقتصاد الكلي من خلال دوره اولا كأداة لتسوية المعاملات الدولية (بسبب علاقته المباشرة بالصادرات والواردات وحركة رؤوس الاموال والمعاملات المالية مع العالم الخارجي)،وثانيا كمؤشر تقاس به تنافسية الدولة عالميا، **والاستثمار الاجنبي المباشر** كأحد اهم رؤوس الاموال الداعمة للتنمية الاقتصادية في الدول بالإضافة الى الدور الهام والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة للإنتاج وتحسين كفاءة راس المال البشري.

اشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: **ما هو أثر كل من سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (1980–2022)؟**

فرضية الدراسة: للتمكن من معالجة الاشكالية المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

H0: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع خلال فترة الدراسة.

H1: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

هدف الدراسة: الهدف الرئيسي للدراسة هو قياس وتحليل أثر كل من سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الخام في الجزائر باعتباره اهم معيار يقاس به مستوى النمو الاقتصادي لأي بلد بالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة (1980-2022).

اهمية الدراسة: تبرز اهمية الدراسة من خلال الاهمية و الدور الذي يلعبه كل من سعر الصرف و الاستثمار الاجنبي المباشر فيما يتعلق بالتجارة الخارجية و المبادلات الدولية ،فسعر الصرف يعتبر من ابرز المتغيرات التي ترتكز عليها فعالية السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وعلى راسها الناتج المحلي الاجمالي، و بالتالي فهو يعكس قوة واستقرار الاقتصاد الوطني، والاستثمار الاجنبي باعتباره احد مصادر وبدائل التمويل الخارجي، لاسيما في الدول الصاعدة والنامية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي بها وتنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.

منهج الدراسة: تستند الدراسة على المنهج الوصفي الاستنباطي في دراسة الجانب النظري والتطرق الى مفاهيم تتعلق بمتغيرات الدراسة، وكذلك عرض بعض الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع من جوانب معينة، ثم الاستعانة بالمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، من خلال استخدام طرق كمية باعتماد اسلوب من اساليب الاقتصاد القياسي والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، لاختبار أثر سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة: الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: (1980-2022).

هيكل الدراسة: للإجابة على الاشكالية تم تقسيم الدراسة كما يلي:

- الادبيات النظرية للناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الاجنبي المباشر وسعر الصرف.
- الدراسات السابقة.
- الدراسة القياسية: أثر سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة (1980-2022).
-

I. الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم سعر الصرف وانظمته:

يقصد بسعر الصرف سعر مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، لذلك تعد احدى العملتين سلعة والاخرى بمثابة ثمن لها، فسعر الصرف يمثل النسبة التي يتم على أساسها مبادلة عملة دولة بعملة دولة أجنبية، والمقصود بالعملة الأجنبية هنا جميع الاعتمادات والتحويلات والودائع، المدفوعات المستحقة بعملة ما، كما يدخل فيها أيضا الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات (لطرش، 2007).

ويعرف أيضا بأنه: عبارة عن نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية أو هو عبارة عن ثمن العملة المحلية معبرا عنه بالنقد الأجنبي، أو هو سعر النقد المحلي للنقد الأجنبي (احميد، 2019). ويعد سعر الصرف الإسمي من أبسط مفاهيم سعر الصرف ويعبر عن قيمة الوحدة الواحدة من عملة دولة ما بما يساويها من عملة دولة أخرى، بينما سعر الصرف الحقيقي يمثل تحركات سعر الصرف الإسمي بعد استبعاد معدل التضخم من سعر الصرف الإسمي، ولذلك فسعر الصرف الحقيقي يعبر عن القدرة التنافسية لاقتصاد الدولة، كما يوجد سعر الصرف الفعال

الذي يعبر عن الرقم القياسي لسعر صرف عملة الدولة مقابل العملات الأجنبية بعد ترجيحها بأوزان تعكس نمط التوزيع الجغرافي لنصيب الدولة من التجارة الخارجية لشركائها التجاريين، لذا فسعر الصرف الفعال يقيس القوة الشرائية لعملة الدولة بالنسبة للعملات الأجنبية (الغايش، 2022).

1.1.تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

مرّ نظام سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل عكست التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني والسياسة الاقتصادية المتبعة. فقد اعتمدت الجزائر في المرحلة الأولى نظامًا ثابتًا لسعر الصرف، حيث ارتبط الدينار بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1964–1973، قبل الانتقال سنة 1974 إلى نظام الربط بسلة من العملات، استجابةً لتحولات النظام النقدي الدولي ورغبةً في الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للدينار. ومع تفاقم الاختلالات الاقتصادية والمالية عقب انهيار أسعار النفط سنة 1986، انتقلت الجزائر تدريجيًا، خلال الفترة 1988–1994، إلى نظام أكثر مرونة من خلال سياسة التسيير الديناميكي لسعر الصرف، التي شملت التخفيض التدريجي والمراقب للدينار ثم التخفيضات الصريحة خلال بداية التسعينيات، في إطار الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق توازن أكبر في سوق الصرف ودعم الانتقال نحو تحرير التجارة الخارجية وقابلية تحويل الدينار في المعاملات الجارية. ومنذ سنة 1994، دخل نظام الصرف مرحلة جديدة اتسمت بقدر أكبر من المرونة، حيث تم التخلي تدريجيًا عن نظام الربط بسلة العملات والاعتماد على آليات السوق في تحديد سعر الصرف، بدايةً من خلال مجالس العملة ثم عبر سوق الصرف بين البنوك، مع استمرار تدخل بنك الجزائر في إدارة السوق وتوجيه تطورات سعر صرف الدينار. وبذلك انتقل نظام الصرف الجزائري تدريجيًا من نظام ثابت قائم على الربط الخارجي إلى نظام أكثر مرونة يقوم على التفاعل بين قوى السوق وتدخل السلطة النقدي (الجليل و بن سعيد، 2015)

2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات (الاسرج، 2005، صفحة 3) وقد تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعرف كل من صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، انه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو يتركز 50 % فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين مما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع (سيروب، 2014) .

1.2. خصوصية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وابرز التشريعات المتعلقة به

تتميز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بارتباطها الوثيق بالطبيعة الريعية للاقتصاد واعتمادها الكبير على قطاع المحروقات، مما يجعلها متأثرة بتقلبات أسعار النفط والاستقرار الاقتصادي وسعر الصرف. وقد شهد الإطار التشريعي للاستثمار تحولًا تدريجيًا نحو مزيد من الانفتاح، خاصة مع قانون الاستثمار 16-09 لسنة 2016، ثم إلغاء قاعدة 51/49 خارج القطاعات الاستراتيجية، وصولًا إلى القانون 22-18 لسنة 2022 الذي عزز حرية الاستثمار ووسع الحوافز الموجهة للقطاعات المنتجة (القانون18-22، 2022)ومع ذلك، فإن جاذبية الاستثمار الأجنبي لا تتحدد بالإطار القانوني وحده، بل تتأثر أيضًا باستقرار سوق الصرف وإمكانية الحصول على العملة الأجنبية، خاصة في ظل استمرار الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، وهو ما قد يزيد من درجة عدم اليقين والمخاطر التي تواجه المستثمر الأجنبي (World bank., 2003)

وتجدر الإشارة إلى أن الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري واعتماده المرتفع على المحروقات، في ظل ما قد تفرزه **ظاهرة المرض الهولندي** او ما تسميه الادبيات بلعنة الموارد من ضعف التنويع وتراجع تنافسية القطاعات غير النفطية، قد تحدّ من انتقال آثار الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف إلى النمو.

3. مفهوم الناتج المحلي الاجمالي(GDP)

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وأكثرها استخداماً لقياس حجم النشاط الاقتصادي في دولة ما. وهو مقياس إجمالي للإنتاج يعبّر عن مجموع القيم المضافة التي يحققها الأفراد والمؤسسات في إنتاج السلع والخدمات، مع إضافة الضرائب وطرح الدعم على المنتجات غير المشمولة في الأسعار. وبصيغة أخرى، فهو القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، عادة سنة واحدة، مما يعكس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة خلال تلك الفترة ويعتبر الناتج المحلي الاجمالي المقياس النقدي للقيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة، ويستعمل عادة للمقارنات الدولية، ومعيارا واسعا للتقدم الاقتصادي (مجدي، 2021). وتسمى نسبة الناتج الإجمالي المحلي إلى إجمالي عدد السكان في المنطقة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي (أو الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد)، وهو نفسه متوسط مستوى المعيشة.

4. أهمية الناتج المحلي الإجمالي:

يساعد الناتج المحلي الإجمالي على قياس مستوى معيشة الشخص في الدولة، بمعنى آخر، الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للأداء الاقتصادي. كلما ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي، زاد الحجم الكلي للاقتصاد، وزاد إجمالي الدخل في النهاية، وقابلته زيادة في الدخل الشخصي. ويقيس الناتج مستوى النشاط الاقتصادي ككل هل هو في حالة نمو أو في حالة انكماش ويعطي تصور كامل عن حالة الاقتصاد ومقارنته بباقي دول العالم ويساعد على اتخاذ القرارات الأنسب فيما يخص الوضع الاقتصادي ككل.

II. الدراسات السابقة:

أظهرت الأدبيات التطبيقية تباينًا في نتائج الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف على النمو الاقتصادي بشكل عام، وذلك تبعا لاختلاف البيئات الاقتصادية والمنهجيات المستخدمة.

- نبدأ بغانا ، فقد توصلت دراسة (Arthur & Bismark Addai, 2022)باستخدام VAR و ARDLللفترة 1996–2018، إلى غياب علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو وسعر الصرف، مع وجود تأثيرات سببية من الاستثمار وسعر الصرف نحو النمو. وفي أنغولا، أظهرت دراسة (Muanauta & Alexandre Costa Sacala & José Mário João, 2026)باستخدام VARللفترة 2014–2023، عدم وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف على النمو، في ظل استمرار هيمنة قطاع المحروقات.
- و في دراسة (Ibrahim, 2023) حول الاقتصاد الصومالي خلال الفترة 1991–2020، تم الاعتماد على نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS) لتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والدين الخارجي وسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، في حين سجل سعر الصرف أثرًا سلبيًا ومعنويًا.
- وفي السياق ذاته تناولت دراسة (Akhzani & Hascaryani, 2025) أثر المتغيرات النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لعام 2014 إلى الربع الرابع لعام 2023 باستخدام نماذج VAR و VECM، وأظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف يؤثران إيجابيًا في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق الى حد كبير مع نتائج دراسة (Olasehinde & Ajayi, 2022)، بينما كان لكل من التضخم وأسعار الفائدة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.
- كما بحثت دراسة (Kolawole & Seyingbo, 2025) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم وتقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1990–2024 بالاعتماد على نموذج ARDL وكشفت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحقق تأثيرًا معنويًا في الأجل القصير، إلا أنه يترك أثرًا إيجابيًا محدودًا في الأجل الطويل، في حين لم يظهر كل من التضخم وسعر الصرف تأثيرًا معنويًا طويل الأجل على النمو الاقتصادي.
- وبالمثل توصلت دراسة(Vincent *et al*, 2025) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980–2022، حيث أوضحت النتائج أن المتغيرات المدروسة تفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي.
- ومن جهة أخرى، حللت دراسة (Nguyen & Wajda, 2024) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي للفرد في فيتنام خلال الفترة 1986–2020

باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) واختبار جوهانسن للتكامل المشترك. وأكدت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يسهمان في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، بينما يؤثر انخفاض قيمة العملة سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وهو يتفق بذلك مع نتائج دراسة (Njoku & Ogbiri, 2024) في نيجيريا.

- وعلى خلاف غالبية الدراسات السابقة، توصلت دراسة (Minteh, & Ebrima Khan, 2025) حول الاقتصاد الغامبي خلال الفترة 1970–2023 إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف يؤثران سلبًا في النمو الاقتصادي، في حين كان لكل من التجارة والتضخم أثر إيجابي. وقد ارجعت الدراسة هذه النتيجة إلى وجود اختلالات هيكلية تحد من قدرة الاقتصاد الغامبي على الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبصفة عامة، تشير نتائج الدراسات السابقة إلى وجود اتجاه غالب يؤكد الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي، سواء بصورة مباشرة أو من خلال التفاعل مع متغيرات كلية أخرى مثل الانفتاح التجاري وسعر الصرف. ومع ذلك، فإن اختلاف النتائج بين الدول يعكس أهمية الخصائص الهيكلية والمؤسسية لكل اقتصاد، وهو ما يبرر استمرار البحث في هذه العلاقة ضمن سياقات اقتصادية مختلفة.

في الواقع هناك مجموعة كبيرة من الدراسات التي اشارت الى وجود علاقة متبادلة بين سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الاجمالي، وايضا دراسات تناولت العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي كممثل للنمو الاقتصادي، ولكن هناك اختلاف بشأن ذلك التأثير، ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ ان العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر وأثرهما على الناتج المحلي الاجمالي لم يتم دراستها بالشكل الكافي والمطلوب، وخصوصا في الجزائر وهذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال دراستنا وهو ما يميز دراستنا الحالية.

III. الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الإجمالي باستخدام نموذج ARDL:

1. متغيرات ونموذج الدراسة:

في هذه الدراسة التطبيقية، نهدف إلى استكشاف أثر كل من سعر الصرف (EXR) والاستثمار الأجنبي (FDI) على الناتج الداخلي الخام (GDP) ممثلا للنمو الاقتصادي. من خلال الاعتماد على نموذج (ARDL)، نقوم بتحليل البيانات الممتدة من العام 1980 حتى العام 2022، لنقدم بذلك رؤى عميقة حول مختلف التأثيرات المحتملة للمتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع.

ونقوم بتمثيل نموذج الدراسة من خلال المعادلة (1):

$$GDPt = \alpha_0 + \alpha_1 EXRt + \alpha_2 FDIt + \alpha_3 CAPITALt + \varepsilon_t$$

الجدول رقم (01): متغيرات الدراسة

اختصار	التعريف بالمتغير	مصدر البيانات
GDP	الناتج الداخلي الخام	البنك الدولي
EXR	سعر الصرف الحقيقي	البنك الدولي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	البنك الدولي
CAPITAL	تراكم رأس المال (عوض الاستثمار المحلي)	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تقدير تأثير تغيرات كل من سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام باستخدام بيانات سنوية للفترة من 1980 إلى 1922 مأخوذة من بيانات البنك العالمي وللإشارة فقد تم اختيار متغيرات الدراسة بناء على النظرية الاقتصادية وكذا الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو أحد جوانبه.

1.1. المتغير التابع:

يمثل الناتج الداخلي الخام ونرمز له ب:(GDP) وهو يمثل مقياس لمعدل النمو الاقتصادي باعتباره أحسن معيار للأداء الاقتصادي لأي بلد.

2.1. المتغيرات المستقلة:

أ. **سعر الصرف الحقيقي**: يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر الذي يقيس القوة الشرائية الخارجية للعملة الوطنية أي قوتها الشرائية مقارنة بالسلع الأجنبية وعادة ما يعتمد الاقتصاديون أسعار الصرف الحقيقية لقياس القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، فكلما زاد عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من

السلع المحلية كلما زادت تنافسية الاقتصاد المحلي، ومن المتوقع أن يكون له تأثير ايجابي على الناتج الداخلي الخام. ونرمز له ب: (EXR)

ب. الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة من الخارج أو هو شكل من إشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق مشاريع في بلد معين مقابل الحصول على حصة دائمة في رأس مال المشروع بما يضمن حقا في الإدارة للمستثمر الأجنبي بصفة كاملة أو جزئية، ولهذا النوع من الاستثمار أهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن الادخار المحلي غير كافي لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، ويقدران يؤثر إيجابا على الناتج الداخلي الإجمالي، ويرمز له ب: (FDI)

ت. رأس المال: الاستثمار المحلي وهو إجمالي تكوين رأس المال الثابت ويقدر أن يكون له تأثير ايجابي على الناتج الداخلي الإجمالي ويرمز له ب:(K)

وتتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار (The Unit Root of Stationarity)؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج: test of bound؛
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL-ECM)؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL؛
- -اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات (ARDL-ECM).

2. تحليل السلاسل الزمنية والنتائج القياسية:

يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في صيغتها الأصلية (المستوى الخام)، وهو خيار منهجي متعمد يهدف إلى الحفاظ على المعلومة الكاملة المرتبطة بالتقلبات الحادة التي ميزت متغيرات الدراسة خلال الفترة (1980-2022) نتيجة الصدمات الهيكلية المتعاقبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري. وعليه، تُقرأ معاملات النموذج المقدرة بوصفها آثارا هامشية (Marginal Effects) تعبر عن التغير المطلق في الناتج الداخلي الخام (بوحدات العملة) الناتج عن تغير وحدة واحدة في المتغير المستقل، لا كمرونات (Elasticities)، وهو بديل منهجي مقبول للصيغة اللوغاريتمية في دراسة اقتصاد أحادي الهيكل كالاقتصاد الجزائري.

1.2. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة خصائصها الإحصائية وكذلك درجة تكاملها، ولهذا فقد اعتمدنا على اختبار ديكي فولر ADF، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني غير مستقر (*يحتوي على جذر الوحدة*)، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني مستقر (لا يحتوي على جذر الوحدة).

وكما هو موضح في الجدول رقم (02) حيث نلاحظ أن سلسلة سعر الصرف الحقيقي مستقرة في مستواها (I0) بينما سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال لم تستقر إلا عند الفرق من الدرجة الأولى (I1). كما لم تستقر سلسلة الناتج الداخلي الخام (GDP) إلا عند الفرق الأول (I1) هي الأخرى، وبذلك فإن جميع متغيرات الدراسة متكاملة إما من الرتبة الصفرية I(0) أو الرتبة الأولى I(1)، دون وجود أي متغير متكامل من الرتبة الثانية I(2)، وهو الشرط الأساسي لتطبيق منهجية ARDL وفق مقاربة Pesaran et al. (2001).

الجدول رقم (02): دراسة استقرارية متغيرات الدراسة UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

عند المستوى					
		GDP	**EXR**	**FDI**	**CAPITAL**
With Constant	t-Statistic *Prob.*	-0.9474 *0.7630* n0	-5.2884 *0.0001* ***	-2.2214 *0.2020* n0	-0.6853 *0.8392* n0
With Constant & Trend	t-Statistic *Prob.*	-1.6343 *0.7621* n0	-1.7596 *0.7054* n0	-2.5897 *0.2867* n0	-3.7272 *0.0328* **
With Constant & Trend	t-Statistic *Prob.*	0.3017 *0.7684* n0	-3.9085 *0.0003* ***	-1.0505 *0.2600* n0	0.4219 *0.8001* n0
عند الفرق الأول					
With Constant	t-Statistic Prob.	d(GDP) -5.7112 0.0000 ***	d(EXR) -3.8113 0.0062 ***	d(FDI) -9.4468 0.0000 ***	d(CAPITAL) -4.2409 0.0017 ***
With Constant & Trend	t-Statistic Prob.	-5.6454 0.0002 ***	-5.3989 0.0005 ***	-9.4196 0.0000 ***	-4.1968 0.0100 ***
With Constant & Trend	t-Statistic Prob.	-5.7146 0.0000 ***	-3.2834 0.0017 ***	-9.5669 0.0000 ***	-4.1026 0.0001 ***

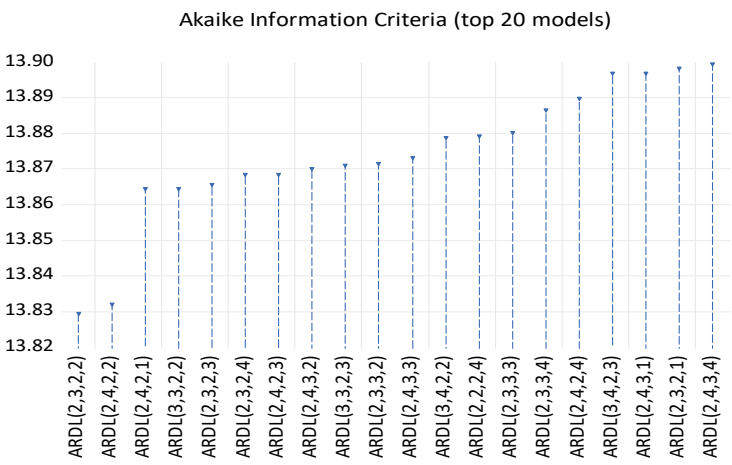
المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

3. اختبار التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL):

1.3. تحديد درجة الإبطاء (التأخير) للنموذج:

من اجل تحديد فترة الإبطاء للنموذج نستعين ببرنامج Eviews، بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى بناء على معيار المعلوماتية AIC مع تحديد فترات الإبطاء 3 كحد أعلى، واختيار النموذج ARDL (2,3,2,2) كأفضل نموذج، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: قيم معيار AIC لكل النماذج المرشحة



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

2.3. اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bound Test):

من اجل الكشف عن احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات اعتمدنا على اختبار الحدود والنتائج موضحة في الجدول رقم (03)

الجدول رقم (03): نتائج اختبار الحدود للسلاسل الزمنية

Test Statistic	*Value*
F-statistic	7.823254

	10%		5%		1%	
Sample Size	**I (0)**	**I (1)**	**I (0)**	**I (1)**	**I (0)**	**I (1)**
35	2.618	3.532	3.164	4.194	4.428	5.816
40	2.592	3.454	3.100	4.088	4.310	5.544
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660
* I (0) and I (1) are respectively the stationary and non-stationary bounds						

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

من خلال نتائج اختبار الحدود (Test Bound) لهذا النموذج بالجدول (03) نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة والمقدرة بـ 7.82 أي أكبر من كل القيم الحرجة العظمى (I 1) عند مختلف المستويات المعنوية، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وبالتالي نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

4. تقدير معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين والمتغيرات التفسيرية له (أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات) فإن المرحلة الثالثة تتضمن تقدير معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير.

1.4. أداء النموذج في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM):

من خلال الجدول (04) أدناه يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ بالنموذج CointEq* تبلغ (0.814139-) لها دلالة معنوية وسالبة وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وأن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير معلمات النموذج في الاجل القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.814139	0.121484	-6.701587	0.0000
D (GDP (-1))	0.494346	0.108892	4.539778	0.0001
D(FDI)	-6.82E-08	6.54E-08	-1.042335	0.3053
D (FDI (-1))	-3.89E-07	9.16E-08	-4.245228	0.0002
D (FDI (-2))	-2.03E-07	6.97E-08	-2.909406	0.0066
D(EXR)	0.491802	1.613288	0.304844	0.7625
D (EXR (-1))	-3.922113	1.673351	-2.343867	0.0257
D(CAPITAL)	1.07E-07	9.46E-09	11.27622	0.0000
D (CAPITAL (-1))	-2.77E-08	1.26E-08	-2.202179	0.0352
R-squared	0.850530	Meandependent var		52.05726

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04):

- وجود أثر معنوي وسالب للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام خلال فترتي تأخير ليصبح الأثر سالب وغير معنوي لاحقا في المدى القصير.
- وجود أثر معنوي وسالب بعد تأخير واحد لسعر الصرف الحقيقي على الناتج الداخلي الخام، ليصبح الأثر موجب وغير معنوي في الفترة الموالية.
- وجود أثر سالب ومعنوي بتأخير واحد لرأس المال على الناتج الداخلي الخام ليصبح الأثر موجب ومعنوي في الفترة الموالية.

2.4. أداء النموذج في الأجل الطويل:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير معلمات النموذج في الاجل الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	5.00E-07	1.31E-07	3.827878	0.0005
EXR	2.584099	0.520172	4.967774	0.0000
CAPITAL	4.03E-08	3.55E-09	11.34206	0.0000
C	787.0389	141.9360	5.545029	0.0000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

يتضح من نتائج الجدول رقم (5) لمعاملات الأجل الطويل أنها تمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة:

- الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير ايجابي ومعنوي ضمن العلاقة التوازنية طويلة الأجل على الناتج الداخلي الإجمالي.
- سعر الصرف الحقيقي له تأثير معنوي وايجابي ضمن العلاقة التوازنية طويلة الأجل على الناتج الداخلي الإجمالي.
- رأس المال أو الاستثمار المحلي له تأثير معنوي وايجابي أيضا ضمن العلاقة التوازنية طويلة الأجل على الناتج الداخلي الإجمالي.

5. التفسير الاقتصادي لنتائج النموذج:

- فيما يتعلق بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أظهرت النتائج وجود اثر ايجابي ومعنوي في الأجل الطويل على الناتج الداخلي الخام كممثل للنمو الاقتصادي وهذا منطقي وموافق للنظرية الاقتصادية التي تنص على أن رؤوس الأموال المتدفقة نحو البلد المضيف تؤثر إيجابا في دفع عجلة التنمية و النمو الاقتصادي في ذات البلد، وقد جاء التأثير بتأخير زمني(فترة إبطاء) وهذا لا يجعله يتعارض مع النظرية الاقتصادية ،كون هذا النوع من رؤوس الأموال أو المشروعات يعتبر بطبيعته طويل الأجل ، وان إقامة المشروع أو الاستثمار يتطلب فترة زمنية معتبرة لا تقل عن سنة حتى يبدأ المشروع في الإنتاج فعلا وبالتالي المساهمة في الناتج الداخلي الخام. ولعل هذا هو السبب الأساسي نفسه الذي يجعل تأثير سلبي أو غير معنوي في الأجل القصير.
- أما فيما يخص متغير سعر الصرف الحقيقي فقد بينت النتائج أثره الايجابي والمعنوي على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجل الطويل مع فترة إبطاء واحدة، وهذا أيضا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي (تخفيض قيمة العملة الوطنية)،يجعل أسعار السلع الأجنبية مرتفعة مقارنة بالسلع المحلية، ما يجعل هذه الأخيرة محل منافسة دولية وبالتالي العمل على توجيه الإنفاق المحلي من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية تشجيعا للمنتج المحلي وتحفيزا للصادرات وهذا هو الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة، وهذا ما

يساهم في التقليل من عجز الميزان التجاري كنتيجة لتخفيض قيمة الواردات و بالتالي تعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام، أما في الأجل القصير فالأثر سلبي بتأخير واحد وذو تأثير موجب ولكن غير معنوي في الفترة الحالية، والسبب يعود إلى أن التقلبات والتذبذبات الكبيرة التي تحدث في قيمة العملة في الفترات القصيرة يصحبها فرض تكاليف تعديل على الاقتصاد وهذا ما ينعكس سلبا على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجل القصير.

- أما متغير رأس المال (الاستثمار المحلي) فجاءت علاقته معنوية وايجابية التأثير على الناتج الداخلي المحلي في الأجل الطويل، على اعتبار أن تكوين رأس المال الثابت يعبر عن الجزء من رأس المال الذي يوجد على شكل وسائل إنتاج تشتمل بناءات وآلات.... فهو يعبر بذلك عن الاستثمار المحلي، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن الناتج الداخلي الخام يتأثر باستثمارات سنوات سابقة وليس استثمار نفس السنة وهذا ما يفسر الأثر الايجابي على المدى الطويل بعد فترة رقم إبطاء.

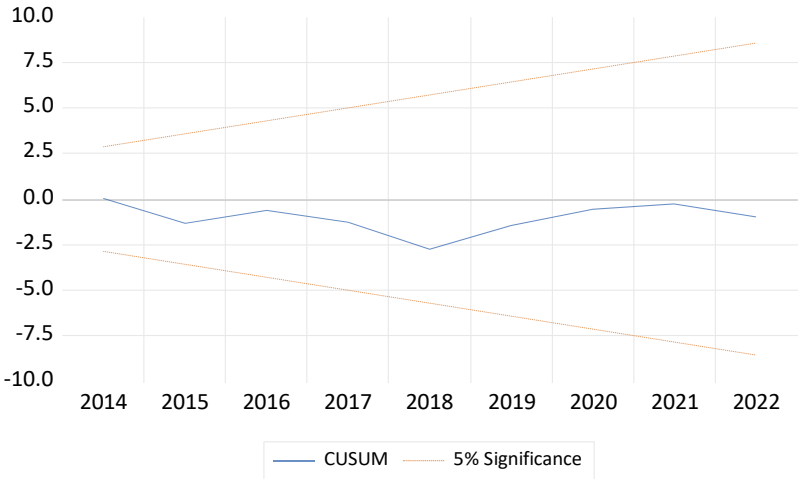
6. اختبار المشاكل الإحصائية: تقييم النموذج من الناحية الإحصائية:

ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج من خلال الكشف عن المشاكل القياسية، وعموما هناك ثلاثة مشاكل قياسية وهي مشكل البواقي بمعنى هل البواقي موزعة توزيع طبيعي أم لا، والمشكلة القياسية الثانية هي اختلاف التباين والمشكلة الثالثة هي اختبار الارتباط الذاتي ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

1.6. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة (Test CUSUMSQ and CUSUM)

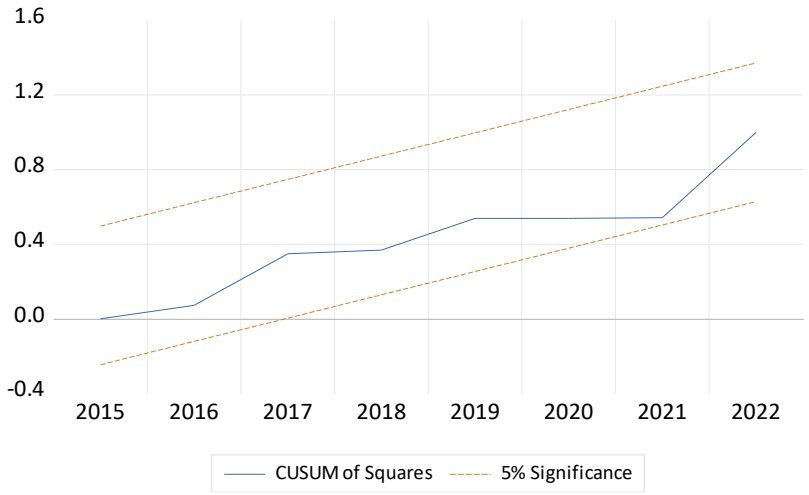
يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة، إذا وقع الشكل البياني لكل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة داخل منطقة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %ونتائج هذين الاختبارين موضحة في الشكل رقم (2) و(3)

الشكل رقم 02: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUMSUM)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews13

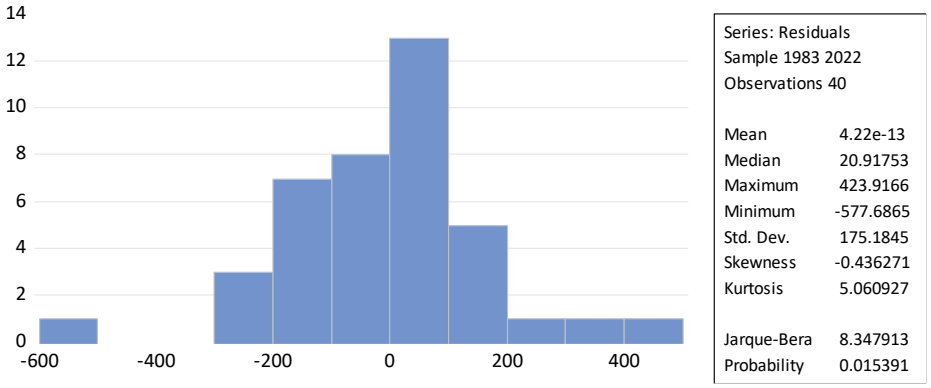
الشكل رقم 03: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUMSUM of Squares)



نلاحظ من الشكلين البيانيين أعلاه أن كلا الاختبارين يقعان بين خطي الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %مما يدل على ان هناك استقرار جيد وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل القصير ونتائج الأجل الطويل. غير أنه يُلاحظ في اختبار مجموع مربعات البواقي المتراكمة (الشكل 03) ارتفاعا حادا للمنحنى خلال السنة الأخيرة من فترة الدراسة (2022)، حيث يقترب بشكل ملحوظ من حد المعنوية الأعلى (5%) دون تجاوزه. ولا يُبطل هذا الاقتراب صحة الاستقرار الهيكلي للنموذج إجمالا، إلا أنه يستدعي التعامل بحذر مع النتائج والتوصيات المتعلقة بالسنوات الأخيرة تحديدا، إذ قد يعكس تأثيرات الصدمات الاقتصادية الاستثنائية (تراجع أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد-19) على استقرار العلاقة التقديرية.

2.6. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: اختبار "Bera–Jarque":

الشكل رقم 04: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

يعتبر اختبارJarque-Bera من أهم الاختبارات المستخدمة للتحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي، إلا أن نتائج الشكل رقم (04) تكشف أن بواقي التقدير لا تتبع التوزيع الطبيعي، وتؤكد ذلك إحصائية (Jarque-Bera) التي تساوي (8.35) بمستوى احتمال (Probability) يبلغ (0.0154)، وهو أقل من مستوى المعنوية 5%. ورغم دلالة هذا الاختبار على رفض فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي، فإن هذا الانحراف يعود على الأرجح إلى وجود قيم متطرفة (Outliers) ناتجة عن صدمات هيكلية شهدها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، على غرار انهيار أسعار النفط سنة 1986 أو أزمة كوفيد-19 سنة 2020، وهو ما تعكسه القيم القصوى للبواقي (423.9 و577.68-) مقارنة بانحرافها المعياري (175.18). ويبقى إدراج متغيرات صورية (Dummy Variables) تعكس هاتين الصدمتين ضمن معادلة التقدير توصية منهجية لتحسين خصائص البواقي في الأعمال المستقبلية.

2.6. اختبار وجود ارتباط خطي البواقي من الدرجة أكبر من الواحد: اختبار "Godfrey-Breusch Serial Godfrey-Breusch (LMTest Correlation)":

نعتمد على هذا الاختبار من اجل الكشف وجود الارتباط الذاتي للبواقي. وتبين النتائج في الجدول رقم (08) أن قيمة (F-statistic=1.24.) بمستوى دلالة (p.value=0.3057) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه يتم قبول فرضية العدم أي أن النموذج يخلو من مشكل الارتباط الذاتي للبواقي، أي لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM test)

F-statistic	1.243087	**Prob. F(2,25)**	0.3057
Obs*R-squared	3.618073	**Prob. Chi-Square(2)**	0.1638

المصدر: مخرجات برنامج Eviews13

4.6. اختبار تجانس تباين الخطأ (Test ARCH):

نستعمل اختبار الانحدار الذاتي المشروط بثبات التباين (ARCH) حيث تنص الفرضية البديلة على اختلاف تباين البواقي، أما فرضية العدم تنص على ثبات تباين البواقي وكانت النتائج المحصل عليها كما هو موضح في الجدول رقم (09)، حيث نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر(F-statisti=0.98) بمستوى دلالة (P.value=0.3282) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه يتم قبول فرضية العدم بثبات تباين البواقي.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار عدم ثبات التباين (ARCH) Heteroskedasticity Test

F-statistic	0.981737	**Prob. F (1,37)**	0.3282
Obs*R-squared	1.008057	**Prob. Chi-Square (1)**	0.3154

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13

خاتمة:

من خلال دراستنا لأثر سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام كمعيار للنمو الاقتصادي، للفترة (1980-2022) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال فترة الدراسة وهو ما يعني أنها لن تنحرف كثيرا عن مستواها التوازني في الأجل الطويل، كما أثبتت الدراسة أيضا، وجود أثر موجب ومعنوي لكل من سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال (الاستثمار المحلي) على الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل وهذه النتيجة جاءت موافقة للنظرية الاقتصادية، ولكن مع بعض التحفظات التي نسجلها بشأن طبيعة الاقتصاد الجزائري: فمثلا سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية بالتالي ارتفاع سعر الصرف للحقيقي وارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة بالسلع الوطنية لا يقابله بالضرورة تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، وهذه السياسة لن تحقق أهدافها المرجوة إلا من خلال التوجه الحقيقي لسياسة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والبحث عن بدائل أخرى، يمكن أن تحقق الميزة التنافسية مثلا الاهتمام أكثر بقطاع السياحة وأيضا الصناعة المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

وعن الاستثمار الأجنبي المباشر فمن المهم إدراك أهميته كبديل لمصادر التمويل التقليدية، وعليه ضرورة توفير مناخ ملائم له، وتوجيهه إلى قطاعات تحتاج فعلا إلى رؤوس أموال وخبرات أجنبية حتى وان كانت قطاعات ناشئة، يمكنها خلق إنتاج بمعايير منافسة.

فيما يخص أثر سعر الصرف، تجدر الإشارة إلى أن الصادرات الجزائرية يهيمن عليها قطاع المحروقات بأكثر من 90%، وهي مسعّرة أساسا بالدولار الأمريكي، ما يجعل مرونة الصادرات تجاه سعر الصرف محدودة عمليا؛ فتخفيض قيمة الدينار لا يترجم بالضرورة إلى زيادة في حجم الصادرات، بل يرفع بالأساس من فاتورة الواردات المقومة بالعملة الصعبة، وهو ما قد يغذي ظاهرة التضخم المستورد (Cost-Push Inflation) عوضا عن تحفيز التنافسية الحقيقية للاقتصاد. ولذا فإن سياسة تخفيض قيمة العملة لن تحقق أهدافها المرجوة إلا مقترنة بتوجه حقيقي نحو تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

أما ضعف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، فيمكن تفسيره – إلى جانب الطبيعة طويلة الأجل لهذا النوع من رؤوس الأموال – بمجموعة من المعوقات المؤسسية التي عرفها مناخ الاستثمار في الجزائر، من بينها التعقيدات البيروقراطية والإدارية، وقاعدة الشراكة 49/51% التي ظلت سارية لسنوات طويلة وحدت من جاذبية الاقتصاد الوطني للمستثمرين الأجانب، فضلا عن تمركز الجزء الأكبر من هذه التدفقات في قطاعي المحروقات والخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة، وهو ما يحد من الأثر التحويلي لهذا الاستثمار على الاقتصاد ككل.

التوصيات المقترحة:

وتأسيسا على الملاحظة المتعلقة باختبار الاستقرار الهيكلي (اقتراب اختبار مربعات البواقي المتراكمة من الحد الحرج سنة 2022)، فإن التوصيات التالية ينبغي أن تقرأ باعتبارها اتجاهات عامة مستخلصة من العلاقة طويلة الأجل، لا كأرقام دقيقة قابلة للسحب على الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري دون تحيين.

بناء على ما سبق، يوصى بـ: (1) توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية غير المستغلة بالشكل الكافي، كالصناعة التحويلية والفلاحة والسياحة؛ (2) إصلاح سوق الصرف الأجنبي بهدف تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي للدينار؛ (3) إثراء النموذج القياسي في الأعمال المستقبلية بمتغيرات ضابطة إضافية كمعدل التضخم ومؤشر الانفتاح التجاري، لتعزيز القوة التفسيرية لنموذج ARDL وتقليص مشكل التحيز الناتج عن حذف متغيرات مهمة (Omitted Variable Bias).

تجدر الإشارة إلى أن معاملات النموذج معبر عنها بوحدات المستوى الخام لا كمرونات، وهو خيار منهجي متعمد يلائم طبيعة الاقتصاد الجزائري أحادي الهيكل والمرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات. أما بخصوص عدم تحقق التوزيع الطبيعي التام للبواقي وفق اختبار Jarque-Bera، فيوصى في الأعمال المستقبلية بإدراج متغيرات صورية تعكس الصدمات الهيكلية (1986 وكوفيد-19) لتحسين خصائص البواقي.

قائمة المراجع:

- الطاهر لطرش. (2007). تقنيات البنوك (الإصدار 6). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حسين عبد المطلب الاسرج. (ديسمبر، 2005). سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية. رسائل بنك الكويت الصناعي، 83.
- رشا سيروب. (ديسمبر، 2014). واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2000-2010. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، 02.
- محمد الصيد احميد. (يونيو، 2019). تاثير عرض النقود و سعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي (1990-2017). (محفوظ عبد الرحمان علي، المحرر) مجة كليات التربية(14).
- مسعد الغايش. (2022). حدود سعر الصرف المثلى الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر. مجلة السياسة و الاقتصاد، 15(14)، الصفحات 1-37.
- نرمين مجدي. (2021). مفاهيم اساسية لموضوع الناتج المحلي الاجمالي. سلسلة كتيبات تعريفية لصندوق النقد العربي، 19.
- Akhzani, A. V., & Tyas Danarti Hascaryani. (2025). Analysis of The Influence of Monetary Variables andForeign Direct Investment (FDI) on Indonesia's GDP FromQ1 2014 to Q4 2023. *Jurnal Ekonomi, Manajemen, Akuntansi dan Keuangan, 6*(3), pp. 1-16.

- Ibrahim, A. A. (2023). The Impact of Foreign Direct Investment Exchange Rate and External Debt on Economic Growth in Somalia (1991-2020). *Mogadishu University Journal*, pp. 161-186.
- Kolawole, K. D., & Oluwagbenga Abayomi Seyingbo. (2025). The Impact of Foreign Direct Investment, Inflation, and Exchange RateFluctuations on Economic Growth in Nigeria. *Oblik i finansi, 3*(109), pp. 113-124.
- Minteh, S., Amadou Gissay, & Ebrima Khan. (2025). The Impact of Inflation, Exchange Rate, Trade and Foreign Direct Investment on Economic Growth Of The Gambia: Evidence From ARDL Approach. *journal of Macroeconomics and Social Development, 2*(3), pp. 1-16.
- Nguyen, A. T., & Agnieszka Poczta-Wajda. (2024). The relationship between Foreign Direct Investment,trade openness, exchange rate, and Gross Domestic Productper capita in Vietnam. *Journal of Economics and Management, 46*, pp. 189-212.
- Njoku, K. C., beinmo Friday Cookey, & Chinwendu Udochukwu Ogbiri. (2024, January). Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria: Econometric Analysis. *Social Sciences Review, 3*(1), pp. 118-128.
- Olasehinde, I. O., & Clement Folorunso Ajayi. (2022). Foreign Direct Investment and Nigerian Economic Growth. *JATSS, 4*(3), pp. 313-327.
- Vincent, A. A., Sherif Olorunrin Adekunle, Edache Godwin Omoche, & Paul Andrew KUMSAT. (2025, August 13). Analysis of Foreign Direct Investment and Exchange Rate on the Nigerian Economic Growth. *IJRISS*, pp. 950-964.